المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ١٩٧٦/٢/٢٦
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مستقبل العمل السياسي

الهجوم على الاتحاد الاشتراكى والتطور الديمقراطى فى مصر

تناول عدد من الكتاب والصحفيين الاتحاد الاشتراكى فى الاونة الاخيرة بالنقد والتحليل ـ ولقد تصاعد الامر من مناقشة مدى فاعلية الاتحاد الاشتراكى فى التعبير عن مشاكل الجماهير وفى اتخاذ القرار السياسى الى التشكيك فى المبادىء الاساسية وفى الفلسفة التى يقوم عليها ـ وفى مقدمتها مكاسب الثورة وصيغة التحالف والسلام الاجتماعى والخمسون فى المائة وهذا بالاضافة الى الهجوم الشخصى على قياداته والعاملين به .

ولقد اثارت هذه الظاهرة الهامة لدى الكثيرين العديد من الاسئلة حول مدلولها والاهداف التى تسعى الى تحقيقها ـ ودون التعرض للبواعث الحقيقية وراء بعض القائمين بهذه الحملة . ولاتجاهاتهم فان احد الجوانب الاساسية التى يتعين مناقشتها بموضوعية هى مدى اتفاق هذه الحملة مع ما نسعى اليه جميعا من ارساء لقواعد الديمقراطية السليمة

ونشير ابتداء الى ان هذه الحملة وبصرف النظر عن اهدافها ، تاكيد لحق كل مواطن فى أن يعلن عن رأيه وهو حق لابد وان يكفل اذا اردنا لتطورنا الديمقراطى أن يصل الى اهدافه ، ثم ان توجيه النقد الى الاتحاد الاشتراكى ومن خلال الصحف التى يملكها وبعد غياب الديمقراطية لفترة طويلة ، يعد بلاشك خطوة الى الامام تبعث الثقة لدى الجماهير حول جدية القيادة السياسية فى ارساء قواعد الديمقراطية وتدعيمها ، هذا فضلا عن

ان هذه الحملة تنفى ماكان قائما من ان الاتحاد الاشتراكى تنظيم للسلطة الذى يبرر قراراتها وينعم بحمايتها من النقد والهجـوم .

واذا ما افترض وانتهى الحوار القائم حول مستقبل العمل فى مصر الى الابقاء على صيغة تحالف قوى الشعب العاملة داخل إطار الاتحاد الاشتراكى مع دعم فكرة المنابر فان هذه الحملة تكون قد ادت خدمة لا يستهان بها من اجل ضمان فاعلية التنظيم فى المستقبل اذ قـد تأكد لقيادات الاتحاد والمؤمنين بفلسفته ومبادئه ضرورة ان يدافعوا عن آرائهم دون الركون الى وجود سلطة تحميهم من النقد وتحول دون ان يعبر الـراى المعارض عن وجهة نظره وفكره .

هذا فضلا عن ان هذه الحملة قـد اعطت المعارضين فرصة واسـعة فى عرض وجهة نظرهم بحيث يأتى القرار فى النهاية بعد استكمال كـل عناصر التقييـم .

الا ان لهذه الحملة على الاتحـاد الاشـتراكى جانبا آخر لا يجوز تجاهله اذا كنا بحق حريصين على ارسـاء تقاليد ديمقراطية قوية وراسخة ... أن المتتبع لما كتب لايمكنه الا أن يبدى تحفظه ، بل واعتراضه على ما انطوت عليه هذه الحملة من سلبيات لا تخدم قضية الديمقراطية وتقاليدها وفى مقدمة هذه السلبيات ما يلى :

□ **اولا :**

عدم قدرة هذه الحملة على اسـتيعاب امكانية تطور الاتحـاد الاشتراكى فى ضوء ما طرحته ورقة التطوير الاخيرة من افكار وفى مقدمتها فكرة المنابر ،

ان معظم ما كتب هجوما على الاتحاد الاشتراكى قد استمد من فشل التجربة فى الماضى دليلا قاطعا على عدم امكان نجاحه فى المستقبل، وفى ذلك مصادرة للمنهج العلمى لما ينطوى عليه هذا الراى من تجاهل لما جد من متغيرات . لقد نشأ الاتحاد الاشتراكى فى الماضى فى احضان السلطة دون ان يتعرض لمناخ ديمقراطى أو لوجود اى شكل من أشكال المعارضة ، أما الان فالامر يختلف تماما فالمناخ الديمقراطى العام يقوى تدريجيا وباستمرار وفكرة المنابر تتيح الفرص للرأى المعارض ان يعبر عن نفسه وان يتكتل دفاعا عن فكرة ، ومن ثم فالاحتمال قائم ان يتخلص الاتحاد الاشتراكى من عيوب الماضى وأن ينجح بالعضوية الاختيارية وبالمنابر فى تطوير الديمقراطية فى مصر .

☐ ثانيا :

عدم القدرة بل واحيانا عدم الرغبة فى التمييز بين شوائب الممارسة الفعلية للاتحاد الاشتراكى لمهامه فى الماضى وبين ما انطوت عليه فلسفته ومبادؤه من حقائق اجتماعية واقتصادية وسياسية استقرت فى ضمير المجتمع المصرى واصبحت جزءا لا يتجزأ من آماله فى تحقيق العدالة الاشتراكية والتحرر الاقتصادى وهما اساس اقامة الديمقراطية السليمة ، ان المنطلق الاساسى لبعض مهاجمى الاتحاد الاشتراكى هو الايمان بالاقتصاد الحر أو بالديمقراطية الليبرالية كما طبقت فى الغرب فى القرن الماضى او بكليهما ، ومن ثم كان هجومهم على ما تمثله فلسفة ومبادىء الاتحاد الاشتراكى وفى مقدمتها ضمان نسبة الخمسين فى المائة

للفلاحين والعمال فى المجالس النيابية والشعبية والتنظيم السياسى ، وما تدعو اليه من دعم للقطاع العام وتدخل الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية ، وبذلك وقع هذا البعض فى تناقض كامل مع ماحققته الجماهير من مكاسب لا يجوز التفريط فيها وان حاولوا تغليف هذا التناقض بالتركيز فى هجومهم على سلبيات التنظيم السياسى فى الماضى ، لقد افترض هؤلاء ان كل فرد فى مصر قد تحرر اجتماعيا واقتصاديا بحيث يستطيع مباشرة حريته السياسية بكفاءة تامة دون تدخل المجتمع بما يقيمه من مؤسسات وما يصدره من قوانين لاحداث التغيرات اللازمة فى الهيكل الاجتماعى والاقتصادى لضمان مباشرة الحقوق السياسية ، وفى هذا خطأ بين لا يقرهم فيه حتى انصار الديمقراطية الغربية فى مرحلة تطورها

☐ ثالثا :

عدم القدرة على التمييز بين الفكرة او المبدأ وبين ما يمكن أن يقع من اساءة أو خطأ عند التطبيق ، لقد أساء البعض الى الاسلام ومبادئه ولكن لم يستخلص مفكر عاقل من كل ذلك ضرورة ترك الاسلام او ترك مبادئه ، وقياسا على هذا المنطق فانه يصعب الاتفاق مع بعض منزعمى حملة الهجوم على الاتحاد الاشتراكى بضرورة رفض فكرة التحالف لمجرد انها استخدمت لتحقيق مآرب مراكز القوى او الغاء نسبة ٥٠٪ للعمال والفلاحين لانها استخدمت كوسيلة ضغط وللمجىء الى المجالس الشعبية والتنظيم السياسى بشخصيات ضعيفة لا تملك الا نفاق السلطة التى اتت بها .. الخ

أن مثل هذه الافكار والمبادىء يتعين مناقشتها بموضوعية وفى اطار افتراض رسوخ اسس الديمقراطية الصحيحة

وبعيدا عن تجربة الماضى فى تطبيقها .. وعند ذلك فقط وفى ضوء ما يسفر عنه النقاش الحر والموضوعى يمكن القول برفضها او قبولها

□ **رابعـــا :**

عدم قدرة بعض من قادوا حملة الهجوم على التفرقة بين التحليل الموضوعى المحايد وبين الرغبة فى خدمة أهداف ايديولوجية معينة . ولنكن صريحين مع انفســـنا فالقوى اليمينية لا تريد الاتحاد الاشتراكى لما يمثله من فلسفة ومبادىء تدعو الى العدالة الاجتماعية وتدعيم دور الدولة فى توجيه النشاط الاقتصادى بما تخدم الاهداف القومية ويحقق التوازن بيـــن القطاع العام والقطاع الخاص ... الخ واليســـار الماركسى يرى فى الاتحـــاد الاشتراكى بديلا لما يدعـــو اليـــه من دكتاتورية البروليتاريا ونظام الحـــزب الواحد . ومن الطبيعى ان يشتد هجوم هذين الفريقين فى الوقت الذى بدأ فيه الاتحاد الاشتراكى يأخـــذ زمام المبادرة ويدعو الى التطوير تأكيدا للديمقراطية والحرية فى المجتمع المصرى ، وفى وقت يسعون فيه الى تصفية كل ما يمت الى ثورة ٢٣ يوليو واهدافها ، ومن الطبيعى كذلك وهذا هو المنطلق الابديولوجى للبعض أن تأتى الحملة فى بعض جوانبها متجنية على الحقائق ومتجاوزة لما نسعى اليـــه جميعا من أرساء تقاليد سليمة للحـــوار والمناقشة ، الامر الذى يسىء فى النهاية الى قضية الديمقراطية فى مصر ... وهى القضية التى تبناهـــا الاتحـــاد الاشتراكى فى ورقة تطويره ويحرص بقوة على نجاحها وتأكيدها .

□ **خامســـا :**

عدم القدرة على التمييز بين أسلوب النقد الموضوعى الذى يهدف الى استجلاء

الحقائق والتطور الى الافضل ، وبين اسلوب الاثارة الصحفية والهجوم الشخصى وتحميل العبارات اكثر مما تحتمل ...الخ وللاسف فلقد وقع فى هذا الخطأ البعض ممن يتوقع فى كتاباتهم الموضوعية والبعد عن اقحام الجوانب الشخصية عند مناقشة القضايا العامة والمصيرية . ويمكن التدليل على هذا الجانب السلبى بالاشارة الى عشرات العبارات التى وردت فى الكثير من المقالات التى نشرت والتى يفضل عدم الخوض فى تفاصيلها لتناقض ذلك مع ما نبغيه جميعا من ارساء تقاليد سليمة لتطورنا الديمقراطى .

أن اخطر ما تواجهه الممارسة الديمقراطية وهى فى مهدها ان تستغل لتحقيق اهداف شخصية قصيرة الاجل أو لاقتناص مكسب ايديولوجى أو فكرة على حساب الاهداف الاساسية للمجتمع ككل. اننا نريد للجماهير أن تقتنع بأن الممارسة الديمقراطية تتم لتحقيق مصالحها الحقيقية فى التقدم والازدهار وهذا لن يتم الا اذا تمت المناقشة على أسس موضوعية بعيدة عن الاثارة والمهاترات الشخصية.

ومع تقديرى الكامل لخطورة هذه الجوانب السلبية التى صاحبت حملة الهجوم على الاتحاد الاشتراكى الا أن هذا لا يجوز أن يستنتج منه الدعوة الى حماية السلطة للاتحاد من هذا الهجوم أو الدعوة الى توقف النقد لممارسة الاتحاد الاشتراكى لفاعليته ، وأيا كان دوره فى المستقبل السياسى لمصر فى المرحلة القادمة . فان كل ما ندعو اليه أن تتخلص هذه الحملة من سلبياتها حتى تزداد فاعليتها فى دفع التطور الديمقراطى فى مصر الى اهدافه فى تحقيق الحرية الاجتماعية والاقتصادية

والسياسية . كذلك لابد من القول بأن هذه السلبيات التى اشرنا اليها قد برزت بقوة فى كتابات البعض فقط وأن هناك من توخى الموضوعية فىكتاباته مساهما بذلك فى ارساء تقاليد نعتز بها جميعا. وفى النهاية يمكن القول .. فليهاجم الاتحاد الاشتراكى وايا كان دوره فى مستقبلنا السياسى ولكن على نحو ايجابى وموضوعى وفى اطار فكرتى النظام العام وسيادة القانون .. أن ذلك يتيح الفرصة كاملة لكل مؤمن بحق فلسفة ومبادىء هذا التنظيم أن يتدارك بجدية أوجه النقص التى يعانى منها التنظيم والتى يبرزها هذا الهجوم ليعمل على التخلص منها نهائيا ، وأن يدافع عن أوجه القوة دون شبهة ظن من نفاق أو استنادا الى السلطة ..وبهذا تتدعم الديمقراطية وتتطور داخل الاطار الذى نرتضيه جميعا □